

أجواء انتخابية مضطربة في تونس تنذر ببرلمان مشتت

غضب الشارع قد ينتهي بتمثيل برلماني يزيد من تعقيدات الوضع بدل حله

برلمان محرك للتغيير

مقر البرلمان متاخم لمتحف باردو، الذي يحفظ تاريخ تونس العريق مع شواهد مختلف الحضارات، لكنه عرف أيضا بالعملية الإرهابية، في مارس 2015 والتي قتل فيها 21 سائحا أجنبيا وشرطيا تونسيا في اعتداء شنه مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية.

كان لتاريخ 26 يناير 2014 وقع خاص مع المصادقة على الدستور الجديد. حينها تلاشت الخلافات السياسية بين الإسلاميين واليساريين ولو للحظات ونقل التلفزيون التونسي صورا تعاقب فيها الإسلاميون المنتسبون مع العلماني الحدائي وهم يرددون النشيد الرسمي وشاهد العالم صورا لديمقراطية بدأت تتخذ خطوات بطيئة لكنها واثقة نحو الأمام.

في ذات السنة، نظمت أول انتخابات تشريعية ورئاسية وفتح المجال لمجلس برلماني جديد بقيادة حزب "نداء تونس" العلماني. لم يكن تمرير قانون تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة يسيرا فقد طلب مدة زمنية طويلة ليتم إقرار قوانين تعاقب التجاوزات الجنسية والعنف ضد المرأة وحفظ حقوقها الاقتصادية والاجتماعية في يوليو 2017.

تقول النائبة بشرى بالواج حميدة "كانت الجلسات العلنية في بعض الأحيان فرجة، بنقاشات عنيفة وبعضها سخيف". وتتابع "للحظات السعيدة كانت داخل اللجان، حين تتعجب الأمر ثلاثة أيام للاتفاق حول إما تغليب العائلة وإما الفرد" في قانون تجريم العنف ضد المرأة.

وتضيف الحقوقية "كانت هناك لحظات لا تحتمل خصوصا التسويات وتصفية الحساب المتواصل حول هيئة الحقيقة والكرامة" المكلفة بجبر الضرر لضحايا الدكتاتورية في البلاد. وينتظر المجلس القادم ملفات عديدة للنظر فيها وفقا للولويات، وعلى رأسها قانون المحكمة الدستورية الذي طال انتظاره، وكذلك مقترح قانون المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث الذي تقدم به الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.



تونس - ينتخب التونسيون الأجداد، ويستحضرون شريط تذكيرات الجلسات في قصر باردو، الذي كان مقرًا لبايات تونس في زمن حكم، وقد زين سقفه بالخشب المنحوت والوان. وكانت تتخذ في هذا المكان القرارات السيادية للبلاد التي نجت من تداعيات الربيع العربي وواصل طريقها الشائك نحو الديمقراطية. وشهدت قبة البرلمان التونسي بباردو منذ ثورة 2011 سجالا سياسيا ومشاحنات بين النواب حول الدستور والقوانين الجديدة، وقد شككوا من خلالها ملامح الديمقراطية الناشئة في بلاد الربيع العربي.

لم يكن التونسيون يعيرون اهتماما بمداوات البرلمان زمن حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، ولكن ومع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وانطلاق أشغاله في 22 نوفمبر 2011 أصبحت حصص بث الجلسات تستقطب عامة الشعب خصوصا وأن المعارضة أصبحت لها دور مركزي.

كان من بين الأهداف التي حددت للمجلس التأسيسي الذي حازت فيه حركة النهضة غالبية المقاعد عام 2011، المصادقة على دستور جديد للبلاد خلال سنة لكن الأمر لم يكن بالسهولة المتوقعة نظرا للخلافات الشديدة حول بعض الفصول التي تتعلق بالهوية ليمت اعتماد الدستور بعد ثلاث سنوات منذ هروب الرئيس الأسبق بن علي.

تزايد الجدل إلى مستويات وصلت حد التشاكبات أحيانا حول هل نعتمد مصطلح "المساواة" أم "التكامل"، وهل نضمن الشريعة كمصدر للتشريع التونسي أم لا. طالت ساعات النقاش المحتدم وتواصلت إلى مطلع فجر أحيانا بين أروقة البرلمان وغرفة التي يغلب عليها اللون الأخضر.

شهد البرلمان لحظات فارقة في تاريخ البلاد إثر ثورة 2011 وخصوصا مع اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي عام 2013 واشتد الصراع الأيديولوجي بين معسكر الإسلاميين والعلمانيين.



ناخبون محبطون

نال رئيسه المحامي سيف الدين مخلوف ترتيبا متقدما في الدورة الرئاسية الأولى وحصد 4.3 في المئة من الأصوات. وتضم قوائم "الكرامة" مرشحين محافظين كانوا قد عبروا عن دعمهم لسعيد.

وتعد الأحزاب واختلافها يجعل من إنجاز بقية مراحل المسار الانتخابي صعبا خصوصا وأن تشكيل الحكومة يتطلب توافقا واسعا وتظهر في الألق بؤار نقاشات محترمة من أجل التوافقات.

يقول مايكل العباري، الخبير في مجموعة الأزمات الدولية، "من الممكن ألا تكون هناك غالبية من أجل تشكيل حكومة في الأجال التي ينص عليها الدستور"، فيما يتوقع الخبراء أن تشهد فترة ما بعد إعلان النتائج موجة سياحة حزبية مبكرة، في إشارة إلى مغادرة العديد من نواب البرلمان المنتهية ولايتهم من أحزابهم التي ترشحوا عنها إلى أحزاب أخرى.

وعبر الحاجي عن مخاوفه من أن يحدث ذلك ويتحول التوقع إلى واقع، مشيرا إلى أن كتل الأحزاب التقليدية ستكون غير وازنة وسينعكس ذلك على خطوات تشكيل حكومة مستقرة. وقال إن "مستقبل التحالفات سيبقى غامضا".

«نهاية» اليسار

وفي سياق متصل بتحويلات المشهد السياسي المتوقع إثر الانتخابات التشريعية للأحد القادم، اعتبر هشام الحاجي أن "أكبر خسارة للمشهد السياسي هي عملية التدمير الذاتي التي تعرضت لها الجبهة الشعبية" (اتلاف أحزاب أقصى اليسار له 15 نائبا في البرلمان المنتهية ولايته قبل أن يحصل فيه انشقاق الربيع الماضي)، بينما تبقى العائلة الوسطية في منتصف الطريق، والأفضل حالا من الإسلاميين واليسار، ويظهر حزب "اتلاف الكرامة" كمنافس قوي على مقاعد البرلمان بعد أن

موعد الرئاسية على التشريعية إثر وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، بالإضافة إلى "صدمة" الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

ويقول المحامي غازي مرابط، المرشح عن جمعية "عيش تونسي"، إن "غالبية الأشخاص لا يعيرون اهتماما بالانتخابات التشريعية". ونظم التلفزيون الحكومي ثلاث مناظرات تلفزيونية لمرشحين للانتخابات التشريعية، إلا أنها لم تلق نجاحا ومتابعة من قبل التونسيين كما كان عليه الحال في الدورة الرئاسية الأولى.

أحزاب مختلفة

تمكن حزب "قلب تونس" لمؤسسه نبيل القروي من تكوين قاعدة شعبية مهمة وذلك من خلال حملات الترويج والزيارات الميدانية التي كان يقوم بها القروي للمناطق الداخلية منذ ثلاث سنوات ووزع خلالها مساعدات وسد فراغا تركته السلطات في هذه المناطق المهمشة.

وتشير بعض استطلاعات الرأي غير الرسمية إلى أن "قلب تونس" سيتمكن من نيل المرتبة الأولى أو الثانية. وتستفيد حملة "قلب تونس" من تلفزيون "نسمه" الذي أسسه نبيل القروي وكان يبث برنامج "خليل تونس" للزيارات الميدانية التي كان يقوم بها القروي.

وأعلن عدد من الأحزاب والشخصيات السياسية دعمه في الدورة الثانية، ومن بينها حركة "النهضة" التي دعت قواعدها إلى انتخاب سعيد، وقالت إن فوزه بالانتخابات الرئاسية سيذلل الصعوبات مستقبلا.

وأعلن حزب "قلب تونس" في المقابل أنه لن يخوض أي توافقات وتحالفات مع حركة النهضة وأتباعها "بالوقوف وراء سجن القروي" وأنها المستفيدة من ذلك. ويظهر حزب "اتلاف الكرامة" كمنافس قوي على مقاعد البرلمان بعد أن

البرلمان القادم سيكون "فسيفساء" من الأحزاب السياسية والمستقلين، حيث من غير المتوقع أن تسفر الانتخابات عن أغلبية واضحة لأي تيار سياسي، ما يعني ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية. ويرى أن الانتخابات ستعكس المشهد السياسي القائم في البلاد الذي يتميز بعدم قدرة الأحزاب على حشد تأييد كبير وظهور نزعة الاستقلالية بالإضافة إلى المبادرات الائتلافية. وسيؤدي هذا الوضع إلى "تشرذم الأصوات وظهور كتل صغيرة غير قادرة على قيادة تشكيل الحكومة ولا قيادة المعارضة".

ويدخل الانتخابات منافسون جدد إلى جانب الأحزاب، على غرار المستقلين الذين يمثلون ثلثي القوائم المشاركة ومن المنتظر أن يجدوا مفاجأة وأن يحصلوا على عدد مهم من المقاعد. وأشار ظهورهم بقوة خوفا من بعض الأحزاب، فقد دعا رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي إلى عدم التصويت لهم، معتبرا أن "التصويت للمستقلين تصويت للفوضى". وفي ذات السياق، يرى الحاجي أن تقدم المستقلين "قد ينعكس على استقرار البرلمان، خاصة وأن لدينا العديد من القوائم المستقلة التي لا تعرف أي شيء عن ميولها السياسية، ولا من وراءها ولا مع من ستصطف بعد الانتخابات".

والخطر هنا وفق المراقبين أن يتجه الشارع نحو هذه القوائم فقط بسبب الغضب من المنظومة السياسية والأحزاب التقليدية، مثلما حدث مع الانتخابات الرئاسية. وأظهرت توجهات التصويت للدورة الرئاسية الأولى أن الناخبين التونسيين اختاروا اللجوء إلى "تصويت العقاب" ضد رموز المنظومة الحاكمة التي عجزت عن إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية وخاصة في ما يتعلق بالبطالة وارتفاع الأسعار والتضخم. وجاءت الحملات الانتخابية للتشريعية باهتة بسبب تغيير روزنامة الانتخابات بتقديم

دعي أكثر من سبعة ملايين ناخب في تونس لانتخاب برلمان جديد الأحد، ستكون تشكيلته مفتوحة على كل الاحتمالات بعد ثلاثة أسابيع من انتخابات رئاسية، أفرزت مفاجأة بوصول منافسين من خارج النظام الحاكم إلى الدورة الثانية.

تونس - تجرى الأحد ثاني انتخابات برلمانية في تونس بعد ثورة يناير 2014 التي أطاحت بحكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. وينافس 15 ألف مرشح عن أحزاب وائتلافات وقوائم مستقلة في 33 دائرة انتخابية داخل تونس وخارجها من أجل الفوز بمقاعد مجلس نواب الشعب التونسي (البرلمان) الـ217، وسط تخوف من أن يترجم غضب الشارع إلى نتائج تنتهي بهذه الانتخابات إلى برلمان مشتت يزيد من تعقيدات الوضع بدلا من حله.

ويتجه التونسيون نحو مراكز الاقتراع "بخبرة" اكتسبوها مع تجربة الانتخابات التشريعية في سنة 2014، وانتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر سنة 2011 التي كانت أول محطة انتخابية في تونس بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في مطلع سنة 2011. لكن هذه "الخبرة" قد لا تفيد التونسيين اليوم في الاختيار من بين حوالي 15 ألف مرشح على 217 مقعدا في البرلمان من أحزاب وائتلافات ومستقلين متنوعين ومن اتجاهات سياسية عديدة. ومما يزيد من التحدي ميل الشارع إلى القطع التام مع المنظومة القديمة، التي جربوها في 2011 و2014.

من المتوقع ألا تسفر الانتخابات عن أغلبية واضحة، ما سيعني ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية

ياتي الإسلاميون، الممثلون أساسا في حركة النهضة على رأس الغضب عليهم في هذه الانتخابات، التي يتوقع أن تفرز برلمانا مشتتا، البعض يخشى أن يضع البلاد أمام تحديات جديدة لمواصلة مسار الديمقراطية، والبعض الآخر يبدو أكثر تفاؤلا باعتقاد أن تونس تجاوزت الأسوأ وأن هذه الانتخابات ستكون اختبارا جيدا للطبقة السياسية وسيكون فيها صوت الشارع هو الفصّل.

ويقر مراقبون أن يكون المشهد السياسي القادم في البلاد مشتتا بتركيبة برلمانية من كتل صغيرة ما تشانه أن يعقد عملية التوافق حول تشكيل الحكومة القادمة وذلك استنادا إلى نتائج الدورة الرئاسية الأولى التي أفرزت مرشحين غير متوقعين، هما استاذ القانون الدستوري المستقل قيس سعيد ونبيل القروي رجل الأعمال الموقوف بنهم غسل أموال وتهرب ضريبي. ويقول الباحث الاجتماعي هشام الحاجي إن

«حراس» الدولة المدنية يفقدون حظوتهم في الشارع التونسي

تحيا تونس" وأحزاب أخرى حديثة النشأة. واللافت للانتباه هو عدم اقتناص الواسطين فرصة سقوط الخصم التقليدي لهم، حركة النهضة.



وأفضى ذلك إلى زهاب أصوات أغلب الناخبين إلى أشخاص بلا خبرة سياسية، المخضرم نبيل القروي الذي يتخذ من عمله الخيري واجهة للترويج لنفسه سياسيا، والأكاديمي قيس سعيد الذي يراه أنصاره شخصا "تنظيف الأبيادي". لذلك يشدد محمد صالح العبيدي على "ضرورة إنهاء هذه الخلافات بعد الاستحقاق التشريعي وتوحيد كتل الأحزاب الوسطية

يوسف الشاهد بأنه "عنوان للفرقة أكثر منه عنوان للتجميع"، مشيرا إلى أنه "استعمل أجهزة الدولة والقضاء التونسي لتصفية حسابات سياسية".

ويؤكد العبيدي في تصريح لـ"العرب" أن "حزبه قدم تنازلات قبل الانتخابات الرئاسية وأباديه مفتوحة لجميع مكونات العائلة الوسطية إلا لمن أفضى نفسه وارتكب جرائم في حق هذه العائلة (في إشارة إلى الشاهد)".

ويؤكد العبيدي أن "المشاورات بين مكونات العائلة الوسطية ستتواصل بعد صدور نتائج الانتخابات التشريعية لتجميع ما يمكن تجميعه". ويعتبر متابعون أن حركة "تحيا تونس" التي يتزعمها الشاهد وتأسست على أنقاض الانقسام في حزبه السابق "نداء تونس" تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع داخل العائلة الوسطية. وزاد تأسيس هذا الحزب من متاعب "نداء تونس" الذي غادرته أبرز قواعده لتلتحق بحركة

للقوميين واليسار، يبقى مستقبلا مجهولا خاصة مع التراشق بالتهمة ما يصب في مصلحة خصومها على غرار حركة النهضة الإسلامية.

ويخرج من حالة الانقسام صعود أسهم تيارات أخرى أغلبها محافظة وهو ما رأى فيه متابعون خطرا دائما على قيم الدولة التونسية الحديثة ومدنية الدولة ويهدد مكتسبات رسختها الحبيب بورقيبة وإنجازات الباجي قائد السبسي.

يرحّب الفئسّل في تجميع اصداق الأوس تساوّلات عن الأسباب الكامنة وراء هذا الرفض. ويحمل رئيس الحكومة يسوف الشاهد جزءا من المسؤولية. وتلاحق الشاهد، الذي حل خاسما في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، 2019 عبدالكريم الزبيدي إلى الجلسات إلى طاولته الحوار وتوحيد الصف قبل من أكتوبر. لكن لم ينتهي الأمر إلى وفاق. ومع غياب مبادرة جامعة للأحزاب التونسية التي تنحدر من العائلة الوسطية، وهو ذات المصير أيضا

بالبلاد إلى فوضى سياسية بصعود أطراف بلا خبرة أو محسوبة على الخارج أو جهات التفك على غضب الشارع من خلال عباءة المستقلين.

ويؤكد المحلل السياسي محمد صالح العبيدي، في تصريح لـ"العرب"، أن "تشتت العائلة الوسطية وعدم تمكنها من إنجاز مرشح لها في الرئاسية، وبحظوظها الضئيلة في النجاح في الانتخابات التشريعية سيسبب العديد من المشاكل للبلاد في قادم الأيام خاصة في ظل صعود المستقلين ما يصعب التمكن بتركيبة البرلمان القادم".

وكان الشاهد قد دعا منافسه في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية 2019 عبدالكريم الزبيدي إلى الجلسات إلى طاولته الحوار وتوحيد الصف قبل من أكتوبر. لكن لم ينتهي الأمر إلى وفاق. ومع غياب مبادرة جامعة للأحزاب التونسية التي تنحدر من العائلة الوسطية، وهو ذات المصير أيضا

بالفشل في التغيير والخروج من جلياب الحبيب بورقيبة والباجي قائد السبسي وأنهم يشعرون بالأمان لأنهم "حراس" الدولة المدنية العلمانية.

وخبا بريق الدعوة، المتاخرة، إلى رص الصفوف بعد أن رفض المدير التنفيذي لحزب نداء تونس حافظ قائد السبسي طلب لقاء رئيس الحكومة يوسف الشاهد، في باريس. وكشفت مجلة "جون أفريك" الاثنين الماضي رفض السبسي الابن وكذلك رجل الأعمال طارق بن عمير الذي يساند مرشح قلب تونس في الرئاسية نبيل القروي لقاء الشاهد بهدف الاتفاق على تفاهات داخل العائلة الوسطية.

وأشارت إلى أن طلب الشاهد لقاء هؤلاء يرمي إلى تجاوز الخلافات السابقة استعدادا للانتخابات التشريعية. ويغير هذا التشتت في العائلة الوسطية مخاوف الدوائر السياسية في تونس خاصة وأن نتائج الانتخابات الرئاسية واستطلاعات الرأي تعكس نقمة شعبية على الطبقة السياسية قد تنتهي



تونس - تواجه العائلة الوسطية في الانتخابات البرلمانية تحديا جديدا بعد أن فشلت في الوصول بأحد مرشحين إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. أمام هذا السيناريو لا يوجد خيار، حسب مراقبين، سوى التكتل في جبهة سياسية واحدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بعد أن تتمرست حركة النهضة خلف المرشح الرئاسي للدور الثاني قيس سعيد أملا في الاستفادة من خزائنه الانتخابي في الانتخابات التشريعية.